

موقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية

أ. راج بلعيد

جامعة باتنة

ملخص:

تركز الدراسة على الصراعات والمواقف المتناقضة لطرفين، لعب كل منهما دورا هاما وخطيرا في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر المجيدة التي اندلعت في فاتح نوفمبر 1954، وهما جبهة التحرير ومصالي الحاج بحزب انتصار الحريات الديمقراطية. وقد بينت الدراسة مدى التضحيات التي عاناها الشعب الجزائري من جراء هذا الخلاف، وأوضحت أن مصالي الحاج حقق مجموعة من النجاحات بعد أن ركب قطار الثورة وهو سائر على المستوى المحلي والعربي والآسيوي والدولي، مما أخاف رجال الثورة من جبهة التحرير وهو صانعهم وصانعها من سيطرته على مقدراتها فتآمروا عليه ونجا من اغتيالهم له جسديا سنة 1959م، بعد أن رموه بالخيانة، وهو أبعد ما يكون عنها.

Résumé :

Cette étude a pour objet les luttes et les positions contradictoires adoptées par le FLN et MESSALI HADJ par le biais du MTLN, les deux pôles qui ont joué un rôle prépondérant dans le mouvement national et la révolution du 1er novembre 1954.

L'étude a révélé le poids des sacrifices consentis par le peuple algérien à cause de ces différents et a également démontré que MESSALI HADJ a réalisé plusieurs succès en tant que leader de la révolution tant au niveau national qu'arabe ou international. Ce qui effraya certains révolutionnaires du FLN disciples de MESSALI, de crainte qu'il ne s'empare de la révolution, et les amena à comploter contre lui en tentant de l'éliminer physiquement en 1959 sous prétexte de trahison : qualificatif dont il était loin.

مقدمة

كنت دائما أعتقد بأن الحقيقة التاريخية لا يمكن إخفاؤها مهما كانت درجة وقوة الساعين لذلك، وفي تاريخ الجزائر وبالتحديد ثورتها المجيدة مازالت فصول كثيرة إن لم نقل كلها في حاجة إلى مراجعة وتنقيب وبحث.

من هذه الفصول هذا الموضوع المتعلق بموقف مصالي الحاج من الثورة التحريرية، وهي عبارة عن محاضرة ألقيتها في ملتقى حول شخصية مصالي انعقد في تلمسان يومي 29 و30 مارس 2000.

إن الهدف من هذا الموضوع هو رفع اللبس عن خطأ شاع بين الجزائريين وتصحيح ذلك من خلال الوثائق والبيانات العملية بأن الرّجل تزعّم الحركة الوطنية الجزائرية وكان هو الذي صنع رجال نوفمبر فهل يعقل أن يصبح خائنا للشعب وبلده؟ ثم إن بعض التصرفات الفردية الآتية من هذا وذاك هل بالضرورة يتحملها زعيم في مرتبة مصالي الحاج؟

إذا سأحاول عبر الدليل العلمي الموثق الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها وبالتأكيد لن أدعي أنني سأعطي للرجل حقه وأتمنى أن تكون بداية لسلسلة من البحوث والنقاش لإنصاف الرجل الذي وهب حياته لوطنه وشعبه.

مصالي الحاج هذا المناضل الوطني العظيم شغل بالي رغم أنني لم ألتق به. وعند تكوين الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19/09/1958 بدأت أفكر بجدية في الموضوع إذ عينت كاتباً مسؤولاً عن القسم الإنجليزي بمكتب السيد "فرحات عباس" بمعونة الأخوين "محمد الصديق بن يحيى" و "إبراهيم مزهودي" المسؤولين عن القسم الفرنسي و العربي على التوالي، وسرعان ما انتقلت إلى وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة تحت إشراف "محمد الأمين دباغين" الذي نصبني مسؤولاً عن أرشيف الجبهة وأرشف لجنة تحرير المغرب العربي المتواجدين حين ذاك بشارع "عبد الخالق ثروت" رقم 32 الطابق الثالث. هذه الشقة جمعت قبل ثورة 1954 زعماء المغرب العربي منهم "الشاذلي مكي، بورقيبة، الأمير عبد الكريم الخطابي، علّال الفاسي، محمد خيضر، بن بلة، آيت احمد حسين".

أستطيع أن أقول إن هذا الأرشيف مثل منعرجا هاما في حياتي إذ بعد تنظيمه وتحليل وثائقه الهامة. وإطلاعي على سيرة ونضال كل من "مصالي الحاج" و "فرحات عباس" وجدت نفسي في حيرة من أمري، ترى كيف استطاع رجل كفرحات عباس أنكر طوال حياته وجود الأمة الجزائرية وسعى جاهدا لغاية 1956 لمنع قيام الثورة، أن يصبح رئيس الحكومة المؤقتة، بينما "مصالي الحاج" ذو التاريخ النضالي الطويل ورائد فكرة الإستقلال يلغى جهاده ووطنيته بجرة قلم ويصنف في خانة الخونة الكبار؟ لكن بعد إطلاعي على هذه الوثائق توصلت إلى النتيجة التالية : أن قادة C.R.U.A أخفوا الحقيقة على الشعب

الجزائري و على العالم حين إدعوا أن " مصالي الحاج " كان سلبيا تجاه الثورة وسوف أثبت بالوثائق للحاضرين أن تهم F.L.N كانت كلها باطلة.

قبل هذا دعونا ندقق في تصرفات قادة C.R.U.A خلال الأسبوعين الأوليين للثورة وكيف كان موقف مصالي الحاج تجاههم، ومن قاموا بها دون إذنه ؟ إن زعماء C.R.U.A وعلى رأسهم " محمد بوضياف " قرروا لسببين متكاملين ألا يكشفوا على أنفسهم حتى تحين الفرصة المناسبة، و السبب الأول وراء هذا القرار " الشيطاني " أن بوضياف وزملاؤه لم يكن في مصلحتهم أن يعلنوا بأنهم هم الذين فجروا الثورة ليلة أول نوفمبر 1954، وهذا مخافة أن يشك فيهم الشعب الجزائري بأنهم مجموعة عملاء للعدو، ولأن هذا الشعب كان يعتقد بأن مصالي و حزبه هما وحدهما القادران على تفجير و قيادة كفاح مسلح وشامل. أما السبب الثاني والهام أيضا خلف قرار اللجنة الثورية للوحدة والعمل هو أن هؤلاء الزعماء كانوا يعتقدون أن أحسن طريقة لإثارة عملية قمع بوليسية ضد حركة انتصار الحريات الديمقراطية من شأنها كما كانوا يأملون - هو القضاء على البقية الباقية من هذا الحزب و تترك بالتالي لجهة التحرير الوطني السيادة على الثورة الجزائرية هي جعل مصالي الحاج يبدو في أعين السلطة الفرنسية المسؤول الوحيد عن أحداث نوفمبر 1954، أما السلطة الفرنسية التي كانت رغم بيان جبهة التحرير الوطني تعتقد مثل الشعب الجزائري أن ثورة مسلحة مثل ثورة نوفمبر لا يمكن أن تنظم إلا بمعرفة " مصالي الحاج " وحزبه، فإنها شنت عملية بوليسية ضاربة ضد حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومناضليها وحسب التقديرات المعتدلة - نوعا ما - التي أوردتها مختلف المصادر فإن الشرطة الفرنسية قد اعتقلت بين أول نوفمبر 1954 والسابع منه أكثر من 446 مناضلا من حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وإلى جانب هذه الحملة البوليسية الرهيبة التي غطت كلا من الجزائر وفرنسا قررت الحكومة الفرنسية برئاسة "منديس فرانس" في اجتماعها غير العادي في 5 نوفمبر 1954 حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية أملا في وضع حد نهائي " للإرهاب " في شمال إفريقيا كما قالت صحيفة المستوطنين(1). ويتجلى امتنان زعماء اللجنة الثورية للوحدة و العمل للسلطة الفرنسية على الجهود التي بذلتها لهدم حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الملاحظات التي أبداها الرئيس أحمد بن بلة سنة 1963 إذ صرح قائلا: " لم نكن نجهل بأنه في حالة وقوع حدث خطير فإن الحكومة الفرنسية لن تتوان في حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وسجن مسؤوليها وهذا ما فعلته وما ارتاحت له نفوسنا، أن الحكومة الفرنسية خلصتنا بذلك من دسائس محترفي السياسة الذين كانت تعتبرهم شركائنا وهم في الواقع يعرقلون عملنا بصورة رهيبة " (2).

وبالرغم من تدمير حركة انتصار الحريات الديمقراطية وسجن زعمائها والإستيلاء على أرشيفها و ممتلكاتها، لم يحد ذلك من عزيمة " مصالي الحاج " كما كانت تتوقع

السلطة الفرنسية وزعماء اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A) وأمام هذه الطعنة التي تلقاها من زعماء C.R.U.A تصرف مصالي الحاج كعادته أمام كل اضطهاد يتعرض له أن قام بتغيير اسم الحركة المحلة وأطلق عليها " الحركة الوطنية الجزائرية" (M.N.A) واحتضن الثورة الوليدة، ولم يكن قراره هذا محاولة لإسترجاع قادة C.R.U.A إلى أحضان الحزب فحسب، بل ولاعتقاده أن السبيل الوحيد لإلتفاف الشعب حول ثورته أن يبدو هو وحزبه الزعماء الحقيقيين للثورة ومفجريها أيضا، فأقدم على إرسال رسالة إلى " عبد الخالق حسونة " الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ 25 نوفمبر 1954 طالبها منه أن يقبل السيد " أحمد مزغنة " سفيراً فوق العادة باسم M.N.A وباسم الثورة الجزائرية، وأن يسهل مهامه حتى تساند الدول العربية والاسلامية الثورة المباركة كما سماها.

كما طلب مصالي أيضا من " سي الحواس " العمل تحت قيادة مصطفى بن بو العيد، هذا الأخير الذي كان يكن كل الإحترام لمصالي.

إن M.N.A كما ذكر " محمد حربي " في كتابه "F.L.N" (بين السراب والحقيقة) قد زودت " كريم بلقاسم " بمبلغ مالي معتبر خلال الأسابيع الأولى للثورة طالبة منه الكفاح المسلح تحت قيادة مصالي الحاج، كما وضع مصالي بعض رجاله تحت تصرف جيش التحرير الفتى أمثال: "سي الحواس" و"عاشور زيان"، وبعدها قام بدعاية هامة في محاولته تدويل القضية الجزائرية وإقناع العالم أن M.N.A هي الناطقة الوحيدة باسم الثورة، ومثالا على ذلك: العدد السري الأول لجريدة "صوت الشعب الجزائري" الصادرة في 01 ديسمبر 1954 والذي نقرأ فيها العناوين التالية: "عهد الحرية، بيان مصالي الحاج، اضطهادات بوليسية" ونقرأ في الصفحة 4 العنوان الكبير "الجزائر في كفاح من أجل الإستقلال" وبتاريخ 01 فيفري 1955 جاء في العدد الخامس لنفس الجريدة " رسالة مفتوحة إلى البرلمان الفرنسي" تقترح فيه M.N.A محادثات فرنسية، جزائرية، وتضع شرطا لنجاحها، إطلاق سراح كل المساجين السياسيين وعلى رأسهم مصالي الحاج، وقف العمليات العسكرية القمعية ضد الشعب الجزائري.

ولكن ماذا كان قادة C.R.U.A يخططون له في هذه الأثناء و"مصالي" يسعى جاهدا لتدويل القضية الجزائرية، لقد انتظروا حتى أشتد ساعد الثورة واحتضنها الشعب فأعلنوا للعالم أن "مصالي" ليس له دورا في انطلاقها، وأنه لا يمكنه الإنضمام ل F.L.N إلا بصورة فردية وليس كرئيس للحزب وجاء دور M.N.A سريعا بإرسالها رسالة من باريس إلى أعضاء الوفد الجزائري بالقاهرة في 1955/01/31 وهم "بوضياف، بن بلة، خيذر، آيت أحمد" وتعتبر وثيقة تاريخية تدين F.L.N يمكن تلخيصها في مايلي:

— "أن أعضاء الوفد بالقاهرة مسؤولون عن الدور الحقيق الذي يقوم به الأعضاء الإنتهازيين لتحويل الثورة، ومأساة الشعب الجزائري لصالحهم بواسطة حملة دعائية شرسة ضد الحزب (M.T.L.D)".

— "أن أعضاء الوفد كانوا على علم بما قرره مؤتمر الحزب "M.T.L.D" في جويلية 1954 من تحويل العمل إلى كفاح مسلح مباشر ولا أحد يجرو أن يتهم الحزب بتخلفه عن القيام بالثورة لأن أعضاء C.R.U.A قامو بكل ما في وسعهم لعرقلة الحزب بهدف منعه، من إعلان الثورة و الدليل على ذلك أن أحداث نوفمبر كانت مفاجئة تماما.

ترى ما مصير الوعود التي أعطيت من أعضاء الوفد بالقاهرة لممثلي الحزب في اجتماع "بيرن" بسويسرا في 29 جويلية 1954 حين وعدوهم بتزويدهم بوثائق السفر إلى مصر لإعلام أعضاء الجامعة العربية عن بداية الكفاح المسلح.

ألم يتعهدوا في "بيرن" على أن لا تقوم الثورة إلا بعد مساعدة الزعيم الوطني "مصالي الحاج" على الهروب من إقامته الجبرية بفرنسا.

ألم يحدث في "بيرن" أن وافقوا على عدم اتخاذ أي إجراءات لإعلان الثورة قبل أن يعلموا الحزب حتى يستطيع أخذ الإحتياطات الأمنية اللازمة لحماية مناضليه من القمع الحتمي ومن السلطات الفرنسية.

ورغم تصدي "بوضياف" وجماعته في C.R.U.A ثم F.L.N لمصالي الحاج وحركته M.N.A لم يمنعه هذا العمل الحقيق من تدويل القضية الجزائرية، فأرسل إلى نيويورك بالسيد "العابد بوحافة" الذي اتصل بالوفود العربية والإسلامية في الأمم المتحدة من أجل رفع قضية الجزائر أمامها، ولقد نجح السيد "بوحافة" وحقق الكثير فقام السيد "أسد الفقيه" الممثل الدائم للعربية السعودية في الأمم المتحدة بتلبية طلب M.N.A وقدم رسالة رسمية بتاريخ 05 جانفي 1955 إلى رئيس مجلس الأمن طالبا فيها رفع القضية الجزائرية أمام مجلس الأمن للنظر في الأعمال الوحشية التي تشن ضد الشعب الجزائري والحرب الدائرة في الجزائر والتي تمثل خطرا على السلم والأمن في العالم.

والغريب في الأمر أن قادة F.L.N تجاهلوا جهود "مصالي الحاج" الجبارة في تدويل القضية الجزائرية وتناسوا نقده اللاذع في رسالته المؤرخة في 31/01/1955 وشنوا على الحركة الوطنية الجزائرية هجوما عنيفا خوفا على مصالحهم الإنتهازية ومناصبهم وتزعهم F.L.N والدليل على ذلك المنشور الصادر بفرنسا في 15 فيفري 1955 بعنوان لا للخيانة، الدال على موقف بوضياف وقادة F.L.N تجاه مصالي الحاج والحركة الوطنية الجزائرية.

واصل مصالي الحاج مساعيه في تدويل قضية الجزائر ورغم أن المنشور السابق هز مشاعره فأرسل بعد شهرين من توزيع المنشور الشاذلي مكي الذي كان متواجدا في القاهرة برفقة "أحمد مزغنة" و "عبد الله فيلالتي" إلى أندونيسيا ليقدم لقادة الدول

دراسات

في العلوم

الأفروآسيوية وثيقة هامة متكونة من 6 صفحات بتاريخ 19/03/1955 وتحمل عنوان "رسالة من مصالي رئيس حزب الشعب إلى مؤتمر باندونغ" والجدير بالذكر أن هؤلاء القادة كانوا على وشك عقد اجتماعهم التاريخي بباندونغ في 20/04/1955 ولكن العقيد "فتححي الذيب" المسؤول عن المخابرات العسكرية المصرية المهتمة بالشؤون الجزائرية عرقل سفر "الشاذلي مكي" لأن "جمال عبد الناصر" رأى لأسباب سوف نتطرق إليها أنه ليس من مصلحة مصر ترك الحركة الوطنية الجزائرية تتغلب إلى جبهة التحرير الوطني، فتضايق العقيد من الشهرة العالمية والنشاط السياسي الذي حققه مصالي رغم وجوده تحت الإقامة الجبرية في فرنسا وقرر وضع حد لنشاط الحركة الوطنية الجزائرية فاعتقل وسجن الشاذلي ومزغنة في جوان 1955 وبقي في السجن دون محاكمة حتى مؤتمر إيفيان للسلام في 18/03/1962 كما صدرت الأوامر باعتقال "فيلالي عبد الله" غير أن هذا الأخير سافر إلى طرابلس ومن ثم إلى فرنسا قبل تنفيذ البوليس المصري لخطته، هذا ما صرح به "فتححي الذيب" في 22/04/1986 للدكتور المتحدث "رابح بالعيد" عندما زاره في بيته وأضاف أن بن بلة هو الذي طلب من السلطة المصرية - جمال عبد الناصر كان على علم بذلك - تنفيذ هذه الجريمة التي حدثت والحركة الوطنية الجزائرية في عز نفوذها الدولي وشهرتها على الرغم من أن جبهة التحرير الوطني كانت تتفوق عليها في المال والعدة وما أن أوشكت سنة 1955 على النهاية حتى ذاع صيت الحركة الوطنية الجزائرية في الهيئات الدولية، وأصبحت كأنها الممثلة الوحيدة للثورة أما جبهة التحرير الوطني بزعامة بوضياف وزملاؤه فما كان في وسعهم إلا أن يطلقوا التهمة تلو الأخرى على مصالي الحاج حتى يمنعوا الحركة الوطنية الجزائرية من الوصول إلى قيادة الثورة.

كل هذا التشهير كان مدعوما من السلطات المصرية والشيوعيين والليبراليين الفرنسيين ومن بين الليبراليين نذكر منهم ROBERT BARRAT.COLETTE.FRANCISJEANSON والزوج "كولات، فرنسيس جونسون" بالخصوص اللذان حاولا في كتابهما الصادر سنة 1955 بعنوان "الجزائر خارج القانون" أن يثبتا للشعب الجزائري أن مصالي الحاج خائن للثورة الجزائرية وأنه دمية في يد السلطات الفرنسية معتمدان في ذلك على مقابلات أجراها مع "عبان رمضان" والعقيد "عمر أوعمران".

ولكي نفهم جيدا خلفية هذه التهم يجب أن نفهم أن هناك وجهان للإستعمار، الوجه التقليدي وهو احتلال الشعوب ونهب خيراتها بالقوة لتحقيق الرفاهية للغرب، والوجه الجديد وهو الأخطر الذي يهدف إلى إنشاء طبقة اجتماعية موالية فكريا وثقافيا للغرب. وهنا يجب القول أن مصالي كان سابقا لوقته لأنه من أوائل زعماء العالم الذين أدركوا هذا الخطر وقد حذر المركزيين قائلا "أن الاستعمار الجديد الذي يمثلته جاك شوفليه عمدة مدينة الجزائر أخطر بكثير من الإستعمار التقليدي".

أهم من هذا أن مصالي كان من قلائل زعماء الأمة العربية الإسلامية الذين فهموا الاستعمار الجديد الذي يتغذى من القيم الثقافية والروحية لشعوب العالم الثالث لا يمكن وقفه إلا إذا تمسكت الشعوب بقيمها تلك، وما نعينه هنا أن الشيوعيين والليبراليين الفرنسيين الذين هم بمثابة دعاة للاستعمار الجديد أو ما يسمى برسالة التمدين، حاربوا مصالي الحاج بكل قواهم السياسية لأنه يستمد طاقته المعنوية و السياسية من قيم الشعب الجزائري ونستطيع من خلال هذا أن نتفق مع الدكتور محمد حربي الذي لاحظ في كتابه "جبهة التحرير سراب وحقائق" بأن الليبراليين الفرنسيين دعموا جبهة التحرير الوطنية في صراعها مع M.N.A بقيادة مصالي الحاج لأنها — أي جبهة التحرير الوطنية — تمثل النقيض للحركة الوطنية الجزائرية بوصفها ذات ميول عصرية ولائكية عن الفكرة "العربية الإسلامية".

الجواب عن السؤال : لماذا قرر المسؤولون المصريون دعم جبهة التحرير الوطنية في خلافها مع الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة مصالي الحاج؟ هو أن عبد الناصر كان غير مرتاح لهذا الأخير اعتقاداً منه أنه كان متقرباً فكرياً وروحياً من قادة الإخوان المسلمين في مصر ولكن السبب الرئيسي وراء موقف جمال عبد الناصر هو أن مصالي الحاج قد دعم سنة 1952 اللواء محمد نجيب في خلافه مع عبد الناصر على السلطة بعد الثورة المصرية.

ويجب القول بأن حملة التشهير التي شنتها قادة جبهة التحرير بتدعيم وتشجيع معنوي ومادي من الليبراليين الفرنسيين والسلطة المصرية جعلت مصالي الحاج على عكس توقعات قادة جبهة التحرير أكثر تحدياً وتصميماً على تدويل القضية الجزائرية فاستمر على سبيل المثال — في التنديد بالاستعمار الفرنسي عن طريق رسائله الشخصية إلى زعماء العالم وعن طريق صوت الشعب — الجريدة السرية لسان حال الحركة الوطنية الجزائرية — فكتب رسالتين إلى السيد: — داج همر شولد — الأمين العام للأمم المتحدة الأولى بتاريخ 5 سبتمبر 1955 والثانية بتاريخ 5 نوفمبر 1955 يلتبس فيهما من الأمين العام للأمم المتحدة أن يبذل ما في وسعه بصفته المسؤول الأول عن المنظمة لوضع حد للقمع العسكري الذي تمارسه فرنسا ضد الشعب الجزائري الأعزل بمساعدة حلف الناتو وقد تضمنت الرسالة الأولى في: 5 سبتمبر 1955 طلب مصالي الحاج من السيد "همر شولد" أن يتخذ إجراءات فورية وفعالة من أجل منع الجيش الفرنسي في الجزائر من تنفيذ حكم الإعدام في حق عدد من المناضلين الجزائريين أمثال: مصطفى بن بولعيد وأحمد بوشمال.

إن مصالي الحاج الذي استمر كما قلنا في التنديد بالحملة العسكرية الدموية الرهيبة التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري كتب بعد ذلك رسالة مطولة بتاريخ: 02 أفريل 1957 إلى الرئيس الأمريكي "ازنهاورو" أن الحرية وكرامة الإنسان التي يتمتع بها الشعب

الأمريكي وشعوب العالم الحر لا تختلف عن الحرية وكرامة الإنسان التي يكافح من أجلها اليوم الشعب الجزائري".

وغني عن القول أن زعماء جبهة التحرير الوطنية لم يرتاحوا للنشاط الواسع والمتواصل لمصالي الحاج في محاولته لتدويل القضية الجزائرية كما يجب القول أن "محمد بوضياف وعبان رمضان" كانا من أشرس زعماء الجبهة المناهضين لمصالي الحاج لدرجة أنهما كانا مصممان على تصفيته جسدياً وقد لاحظ الدكتور محمد حربي في كتابه - جبهة التحرير سراب وحقائق - أن زعماء جبهة التحرير شنوا حملة تشهير عنيفة ضد مصالي الحاج ابتداء من 1955 لحد أنهم اتهموه بالخيانة لا لأنهم كانوا يعتقدون بالفعل أنه خائن ولكن لأنهم أرادوا تصفيته جسدياً، كما بين الدكتور حربي في كتابه "الحرب بدأت في الجزائر" بأن عبان رمضان قال لابن الشيخ الحسين بن الميلي في ربيع 1955، سوف نتصرف بطريقة تجعله يشك في وطنيته وقد بدأنا فعلاً في تهئية البيانات من أجل استغلال العمليات العسكرية للحركة الوطنية الجزائرية لصالحنا، وبعد فشل حملتهم التشهيرية ضد مصالي الحاج لوضع حد للسمعة الدولية التي أصبحت تتمتع بها M.N.A. والتي ازداد نفوذها في الأوساط العمالية الجزائرية في فرنسا خاصة بعد تأسيس "الإتحاد النقابي للعمال الجزائريين" في فيفري 1956.

نظم زعماء جبهة التحرير الوطنية ما بين 1956 و 1957 حملة عنيفة استهدفت التصفية الجسدية للقادة البارزين في الحركة الوطنية الجزائرية وقامت بالفعل باغتيال قادة الحركة البارزين من أمثال: أحمد سماشي ومولود سعيد وحسين مروك وأحمد بكات وعبد الله فيلاي الذي كان يعتبر الساعد الأيمن لمصالي الحاج وحتى هذا الأخير أي مصالي لم يسلم بدوره من هذا المخطط الرهيب وذلك حسب ما جاء في كتاب الدكتور محمد حربي "جبهة التحرير سراب وحقائق" إن فكرة تصفية مصالي الحاج جسدياً ظهرت في: ماي 1955 حينما فكر مراد طربوش بموافقة - كما يبدو محمد بوضياف في اغتياله - مصالي - وقد حاولت أجهزة جبهة التحرير الوطنية اغتيال مصالي الحاج حينما أطلق شخص مجهول الهوية في 17 سبتمبر 1959 الرصاص على مصالي الحاج لكن يشاء القدر أن ينجو مصالي من الرصاصات الموجهة نحوه بفضل تضحية أحد حراسه المدعو "علي جوادي" الذي فداه بنفسه.

ولكي يضع مصالي الحاج حدا للصراع الدموي بين الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطنية ذهب إلى حد أن طلب من بعض الدول العربية استعمال نفوذها لعقد ملتقى للصالح بين الطرفين والوثيقة التي قدمها السيد "العابد بوحافة" الممثل الخاص لمصالي الحاج إلى الوزير السوري المقيم في بيرن BERNE بسويسرا تتحدث عن نفسها وهي وثيقة محررة باللغة الفرنسية تتكون من 9 صفحات بتاريخ أبريل 1956.

واستمر مصالي الحاج في محاولته لوضع حد للصراع بين الجبهة و الحركة الوطنية عن طريق مائدة مستديرة تجمع الطرفين خاصة بعد أحداث ملوزة الفاجعة التي سوف نتعرض لها لاحقا ولقد حاولت الحركة الوطنية الجزائرية الإتصال بالسيد: أحمد بن بلة عن طريق أحمد محساس أحد الشخصيات المقربة منه لإقناعه بمشروع بيان مشترك بين جبهة التحرير الوطنية والحركة الوطنية أملا في وضع حد لصراع الإخوة الأعداء ولكن للأسف بقي هذا المشروع حبرا على ورق لأن أحمد بن بلة رفض التوقيع عليه في آخر لحظة بحجة عدم قدرته على تحمل المسؤولية بمفرده بينما أبدى محمد مارك أحد قادة الحركة الوطنية الجزائرية الذي كان سجيناً مع أحمد بن بلة في سجن LA SANTE استعداده التام للتوقيع على المشروع المذكور.

ولنا أن نتساءل كم من آلاف الجزائريين الذين فقدوا حياتهم نتيجة الصراع الدائر بين الجبهة والحركة الوطنية كان يمكن إنقاذهم لو أبدى السيد "بن بلة" قليلا من الشجاعة ووقع على وثيقة المشروع المذكور مع محمد مارك ؟

وقد استمر مصالي الحاج كما قلنا عن طريق رسائله الشخصية والتليغرافات والجريدة السرية - صوت الشعب - لسان حال الحركة الوطنية الجزائرية في دفاعه عن الثورة الجزائرية ومحاولة توحيد صفوف الشعب الجزائري، وهذا برغم حملات التشهير المنظمة ضده ومحاولة اغتياله من طرف قادة جبهة التحرير الوطنية وهنا يجب القول أن الإنتصار السياسي الذي حققه في النهاية قادة جبهة التحرير الوطنية على مصالي الحاج يرجع في الواقع إلى المساندة المادية والمعنوية التي تلقتها جبهة التحرير الوطنية من الشيوعيين والليبراليين الفرنسيين الذين لم يكونوا على استعداد لترك مصالي الحاج يتغلب على جبهة التحرير الوطنية ويحكم في النهاية الدولة الجزائرية المستقلة طبقا للقيم والمبادئ العربية والإسلامية، ومانعني هنا هو أن الصراع الذي خاضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي منذ وطئت أقدامه الأرض الجزائرية في ذلك اليوم المشؤوم.

ولقد استطاع الليبراليون والشيوعيون الفرنسيون بفضل خطتهم الجهنمية المس بسمعة وهيبة مصالي الحاج والحركة الوطنية الجزائرية عن طريق مؤامرة دنيئة أصبحت تعرف بقضية الجنرال بلونيس.

دعنا نتساءل عن السبب الكامن وراء قرار السيد "لاكوست" بعقد اتفاقات مشؤومة مع "محمد بلونيس" الذي أصبح معروفا بالجنرال.

ونبدأ من البداية فهذا الأخير الذي كان مناضلا متحمسا في صفوف MTLD عين في شهر أفريل 1955 من طرف الحركة الوطنية الجزائرية كقائد لمجموعة من المجاهدين يجاهدون في منطقة القبائل ضد الجيش الفرنسي، والجدير بالذكر أن - بلونيس - كان حينئذ قائد فوج وليس قائدا عاما لجيش التحرير الوطني الحامل لراية الحركة الوطنية الجزائرية وحسب ما ذكره المؤلف الفرنسي EDGAR MORIN في كتابه RETOUR

MNA SUR LA GUERRE D'ALGERIE P21 فإن الحركة الوطنية الجزائرية

كان لها خمس أفواج بما فيهم محمد بلونيس هم: سي عاشور زيان، سي حسين عبد الباقي، سي مقران وسي الحواس". إن السلطة الفرنسية التي كانت مهتمة اهتماما شديدا ومطلعة أيضا على الخلاف القائم بين جبهة التحرير والحركة الوطنية الجزائرية كانت تراقب حركة قادة الأفواج الخمسة للحركة الوطنية الجزائرية خاصة منهم — محمد بلونيس — ولم تستطع في الواقع أن تصطاد في المياه العكرة سمكا ثميناً إلا بعد أن أمر — كريم بلقاسم — قائد الولاية الثالثة سي سليمان دحليس الذي أصبح فيما بعد معروفا بالعقيد سي الصادق أن يأخذ بعض الجنود الحاملين لراية جبهة التحرير الوطنية لدحر محمد بلونيس وجنوده في منطقة القبائل وبعدها اضطر محمد بلونيس إلى الإنسحاب من بلاد القبائل نتيجة لهزيمته أمام حملة سي الصادق أصبح الفرنسيون يفكرون جدياً في جعل محمد بلونيس عميلاً لهم وكان أول اتصال قامت به السلطة الفرنسية في هذا الاتجاه مع بلونيس عن طريق النقيب combatté في شهر ماي 1957 ولم ينتج عن هذا الإتصال شيئاً يذكر، ولم تحقق فرنسا هدفها المنشود إلا بعدما أمر العقيد محمدي السعيد المعروف بـ سي ناصر والنقيب عبد القادر عزيل المعروف أعراب أو البريكي، أن يدمر دوار ملوزة ويبيد أهله الذين كانوا يزيدون عن 300 نسمة عن بكرة أبيهم وبعد هذا العمل الشنيع الذي وصلت درجة التكتيل بالجثث حدا فظيعا لا لسبب إلا لأن أهل ملوزة كانوا مواليين لمصالي الحاج.

قرر بعد هذا بلونيس الذي فجع من هول كارثة دوار ملوزة أن يتقرب من الفرنسيين، ويمكن تلخيص النقاط الرئيسية للاتفاق الذي عقد بين بلونيس والسلطة الفرنسية في الإجتماع الثالث بين الطرفين في 7 جوان 1957 حسب التصريح الذي أدلى به بلونيس للصحافة الفرنسية وجاء فيه:

في هذا التاريخ عاد النقيب — بينو — PINEAU بعد اتصاله بمسؤوليه بالإقتراحات الآتية التي قبلتها:

1. خوض معركة مشتركة ضد الجهويين والشيوعيين.
2. يحتفظ الجيش الوطني للشعب الجزائري (ANPA) بتنظيمه الكامل.
3. الحصول على مساعدات تتضمن السلاح واللباس ووسائل العلاج من طرف السلطة الفرنسية.
4. أن لا يوضع الجيش الوطني للشعب الجزائري (ANPA) السلاح إلا بعد حل المشكلة الجزائرية.

واستطرد بلونيس قائلاً: "طبقاً لهذا الإتفاق بدأت عملية إعادة السلم"

إن بلونيس الذي سلح تسليحا جيدا من طرف السلطة الفرنسية وسمح له فوق ذلك أن يرفع العلم الجزائري، بدأ هكذا صراعه ضد جبهة التحرير الوطني.

ومغامرة بلونيس لم تدم سنة واحدة أي من 7 جوان 1957 إلى غاية 23 جويلية 1958 نتيجة أن السلطة الفرنسية قد قررت في هذا اليوم لأسباب لا داعي للخوض فيها أن تتخلص من عميلها الذي تمرد في النهاية وصار خطرا عليها.

يقول البعض أن بلونيس قد قتل في التاريخ المذكور أعلاه في معركة دارت بينه وبين الجيش الفرنسي، كما يقول البعض أنه قتل في 16 جويلية 1958، وقد ادعت جبهة التحرير وجيش التحرير حينئذ المسؤولية عن قتل "محمد بلونيس" لكن يجب القول على أية حال أن الكثير من جنوده قد فروا من جيشه وانضموا إلى جبهة وجيش التحرير قبل اغتياله بقليل.

والجواب على السؤال: ماذا كان يدور في ذهن زعماء MNA ومصالي الحاج بينما كان محمد بلونيس يخوض معارك مسلحة إلى جانب الفرنسيين ضد جبهة التحرير ؟

الجواب هو: أنه أي بلونيس قد تصرف بمفرده دون استشارة أحد، حين عقد اتفاقه مع الفرنسيين فحسب رواية (ADGAR MORIN) فإن مصالي الحاج قد بعث عدة رسائل مستعجلة إلى بلونيس يطلب منه أن يخبره بالتفصيل عن طبيعة العقد الذي أبرمه مع الفرنسيين دون أن يتلقى جوابا واحدا لأنه أي مصالي الحاج اشتكى من عدم علمه بالاتفاق المذكور إلا من خلال الصحافة الفرنسية ويعتقد السيد (MORIN) أيضا أن قادة (MNA) في العاصمة الذين كان معظمهم في السجون لم يكن في وسعهم أن يعرفوا معرفة حقيقية ما دار بين بلونيس والسلطة الفرنسية.

أما محمد حربي فهو أيضا أكد في كتابه أرشيف الثورة الجزائرية بأن M.N.A استتكرت بشدة في المذكرة التي وزعتها على مناضليها في صيف 1957 الاتفاق الذي عقده بلونيس مع السلطة العسكرية الفرنسية في الجزائر.

جاء في هذه المذكرة أن "الحكومة الفرنسية وبلونيس نفسه وضعوا M.N.A أمام الأمر الواقع وأن بلونيس تخلى عن واجبه نحو الحزب ورئيسه حينما عقد اتفاقه مع السلطة العسكرية بدون استشارة أحد" 3 ولذا نعتقد أنه حان الوقت لفتح ملف قضية بلونيس - لكي نمحو النقطة السوداء التي طالما لوثت ظلما التاريخ النضالي المجيد لمصالي الحاج أبو الحركة الوطنية.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث أخلص إلى مجموعة من النتائج ومفادها أن ما اتهم به مصالي الحاج من خيانة هو وليد مؤامرة شيوعية فرنكفونية وننأسف أن يقم فيها الذين تتلمذوا على يده وخاصة بعض قادة جبهة التحرير الوطني، كما ننأسف عن المواقف السلبية لهؤلاء إلى درجة أن حقدهم سمح لهم بالقيام بمحاولة اغتيال مصالي ناهيك عن هينات التتكيل التي قاموا بها ضد مناضليه ورفاقه داخل الوطن وخارجه.

إن وطنية الرجل وإخلاصه برغم الضيق جعلته لا يتوقف على تقديم الخدمات لشعبه وثورته وهذا واضح في سعيه لتدويل القضية الجزائرية، وهو مجهود فاق ماقامت به جبهة التحرير.

إن ما قام به بلونيس لا يعبر إطلاقا عن فلسفة مصالي، وإذا كان هناك عيب فهو في الذين يلصقون ذلك بالرجل دون أن يكون لهم دليل قاطع بأنه كان تحت سلطته في الفترة التي احتما بها بلونيس بالجيش الفرنسي وفي النهاية اغتالوه لما وجدوا فيه من مقاومة والتشبث بمواقفه.

نأمل من خلال ما قدمناه أن نكون قد أعطينا لمصالي بعضا من حقه، تاركين للأجيال القادمة الفرصة للبحث أكثر لاعطاء كل ذي حق حقه.

الهوامش:

- 1- جريدة "LE PETIT MAROCAIN" 7 نوفمبر 1954.
- 2- ROBERT MERLE: AHMED BEN BELLA. P. 96-97.
- 3- محمد حربي أرشيف الثورة الجزائرية ص: 148/147.